رسالة مفتوحة إلى السفيرة الأمريكية بخصوص تقرير الفصل العنصري في إسرائيل: بدلاً من الرد عليه بنقد بناء، قمت بشن هجمات تشهيرية على جميع المعنيين

وكالة القدس للأنباء - ترجمة

المشاركان في التقرير: ريتشارد فالك، و فيرجينيا تيلي.

المصدر: The Nation، بتاريخ: 25 نيسان / أبريل 2017

السيدة السفيرة،

شعرنا بخيبة أمل عميقة من ردكم على تقريرنا المعنون "الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني" وقضية الفصل العنصري، ولا سيما رفضك له على أنه "دعاية معادية لإسرائيل" في غضون ساعات من نشره. دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) إلى إجراء دراسة علمية كاملة البحث. كان الغرض الرئيسي منها هو التأكد مما إذا كانت السياسات والممارسات الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني تقع في نطاق تعريف القانون الدولي للفصل العنصري. وقد بذلنا قصارى جهدنا لإجراء الدراسة برعاية ودقة، ملتزمين أخلاقياً بهذا العمل الهام. بالطبع، نحن نرحب بالنقد البناء لطريقة التقرير أو تحليله (والتي سعينا للتأكد منها أيضاً من خلال العديد من العلماء المرموقين قبل نشره). ولغاية الآن، فإننا لم نتلق أي معلومات تحدد العيوب التي عثرت عليها في التقرير، أو كيف قد لا تكون مطابقة للمعايير العلمية الصارمة.

وعوضاً عن ذلك، شعرتِ بالحرية في حث الأمم المتحدة على إدانة التقرير وإدانتنا على وضعه. لقد أطلقتِ هجمات تشهيرية على جميع المعنيين، بهدف تشويه سمعة الساعين وخداعهم، بدلاً من توضيح انتقاداتك للتقرير. الهجمات الإعلانية عادة ما تكون تكتيكات يتبعها أولئك الذين يستولي عليهم المركز السياسي ورفض المناقشة العقلانية. ونحن نفترض أنك لا ترغبين عادة في إعطاء هذا الانطباع عن نفسك وموظفيك، أو تمثيل الدبلوماسية الأمريكية بصورة من هذا القبيل في العالم. ومع ذلك، فإن تصريحاتك بشأن دراستنا، كما ذكرت في وسائل الإعلام، تعطي هذا الانطباع بالتأكيد.

لقد شعرنا بالقلق بشكل خاص من الضغوط غير العادية التي مارسها مكتبك على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ما دفعه، على ما يبدو، إلى أن يأمر بإزالة التقرير من موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، ثم قبول استقالة الأمين التنفيذي الموقرة والمحترمة جداً، ريما خلف، التي فضلت تقديمها، لأسباب مبدئية، على رفض تقرير تعتقد أنه يحقق المعايير العلمية، ويؤيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأصدر نتائج وتوصيات حيوية بالنسبة لإجراءات الأمم المتحدة.

وبدلاً من استخدام هذا المنتدى العالمي للدعوة إلى نقاش نقدي حول التقرير، استخدمت ثقل مكتبك لوقفه. هذه الانتقادات الحادة تعكس مظهراً قوياً لدعم موقف غير محرج من قبل الحكومة الأمريكية تجاه إسرائيل، وبشكل تلقائي وبدون شروط، حماية الحكومة الإسرائيلية من أي انتقاد في الأمم المتحدة، سواء أكانت تستحق ذلك أم لا، من وجهة نظر القانون الدولي. هذا الموقف يقلل من سمعة الولايات المتحدة كدولة تحترم قيم الحقيقة والحرية والقانون والعدالة، وتخدم المجتمع العالمي كقائد إقليمي وعالمي. كما أنه يحرف الحديث عن الاهتمامات الجوهرية والحاسمة.

لربما كانت كلمة "الفصل العنصري" وحدها كافية لإطلاق ردكم، وهو رد فعل حرضت عليه دون شك إدانة إسرائيل الفورية لتقريرنا. ولكن بتتبع التصريحات العامة للقيادة الإسرائيلية، فإنك فشلت في الأخذ بالاعتبار أن القادة الإسرائيليين أنفسهم قد استوعبوا وحذروا من معالم الفصل العنصري لسياساتهم على مدى عقود. وقد اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي المحترم اسحق رابين، الذي تولى رئاسة الوزراء مرتين، في مقابلة تلفزيونة قائلاً: "لا أعتقد أنه من الممكن احتواء على المدى الطويل، مليون ونصف مليون عربي [إضافي]، إذا لم نكن نرغب في الوصول الى الفصل العنصري داخل دولة يهودية ". كما حذر رئيسا الوزراء، إيهود أولمرت وإيهود باراك، علناً من أن إسرائيل معرضة لخطر أن تصبح دولة فصل عنصري وحذرا جمهورها مما سيحدث لإسرائيل إذا أدرك الفلسطينيون ذلك وأطلقوا حملة مناهضة للفصل العنصري. وقال النائب العام الإسرائيلي السابق مايكل بن يائير "لقد أنشأنا نظاماً للفصل العنصري في الأراضي المحتلة". وكان هؤلاء الإسرائيليون المرموقون، والوطنيون، مراقبين جيدين لسياسات بلادهم، وألهمت تحذيراتهم، مثل أي مصدر آخر، الدول الأعضاء في الإسكوا إلى النظر في إمكانية وجود نظام الفصل العنصري في هذا الإطار، وأخذه على محمل الجد، وبذا صدر تكليف بإعداد التقرير موضوع الهجوم.

ومن ثم، فإنه من غير الملائم تماماً، بل ومن الخطأ بالنسبة لك، توجيه الاتهام للجنة بمعاداة السامية. العكس هو الصحيح. ولتوضيح هذه المطالبة، نوجه انتباهك إلى سمتين وردتا في التقرير نأمل أن يؤديا بك إلى إعادة النظر في ردك.

أولاً، حصر التقرير بدقة تعريفه للفصل العنصري بالتعريف الوارد في اتفاقية عام 1973 المتعلقة بقمع جريمة الفصل العنصري الدولية والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2002. وهي لا تعتمد على تعاريف موضع جدل حول الصراع أو اتخذت عرضاً من مصادر على الانترنت. وبما أن اتفاقية عام 1973 ونظام روما الأساسي هما جزء من نفس مجموعة القوانين التي تحمي اليهود، فضلاً عن جميع شعوب العالم، من التمييز، فلا ينبغي وضع هذا التعريف الرسمي جانباً. ومن ثم، فإن أي نقد مسؤول يجب أن ينخرط في هذه التعاريف القانونية، والهيئة الأكبر من الفقه القانوني الدولي لحقوق الإنسان التي توجد فيها، من أجل معالجة التقرير لما يقوله فعلا بدلاً من إلقاء القش على رجل يمكن فصله بسهولة. ونأمل أن تعيدي النظر في التقرير على ضوء ذلك.

ثانياً، طلبت الدول الأعضاء في الإسكوا وضع دراسة لبحث ما إذا كانت سياسات الفصل العنصري في إسرائيل تشمل الشعب الفلسطيني ككل. وهذا يعني أننا كنا مطالبين، بوصفنا مؤلفين، بالنظر في أوضاع الفلسطينيين الذين يعيشون في أربع مناطق جغرافية ضمن أربع فئات أو "مجالات" قانونية: أولئك الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، والمقيمين في القدس، والذين يعيشون كمواطنين داخل إسرائيل، والذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو المنفى القسري. وفي كل مجال، وجدنا أن السياسات والممارسات الإسرائيلية، بموجب القانون، تحمل التمييز في داخلها. ولكن الأهم من ذلك، وجدنا أن الفئات الأربع جميعها تعمل كنظام شامل واحد يهدف إلى السيطرة على الفلسطينيين وقمعهم من أجل الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية. إن نظام الهيمنة هذا برمته، الذي أسيء تفسيره لفترة طويلة جداً عن طريق معاملة الفلسطينيين على أنهم فئات غير مترابطة، يولد نظام الهيمنة الذي يتطابق مع تعريف الفصل العنصري في القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النظام قد قوض، وسيظل يقوض، حل الدولتين الذي التزمت به الولايات المتحدة بهيبتها الدبلوماسية على مدى عدة رئاسات سابقة. إن تقييم مدى قابلية هذا الموقف الدبلوماسي للبقاء على ضوء النتائج الواردة في هذا التقرير سيكون، برأينا، حاسماً لمصداقية السياسة الخارجية الأمريكية، وينبغي ألا تعيقه الاعتبارات السياسية.

وأخيراً، فإننا نجد أن من دواعي القلق البالغ أن اعتراضاتكم على تقريرنا قد طالت الأمم المتحدة نفسها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأمم المتحدة تكرس اهتماماً كبيراً

لقضية فلسطين. من جهة أولى، يستند هذا المنطق إلى "حقيقة زائفة": أن الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا، في حين أن إسرائيل لا تشكل سوى جزءاً صغيراً فقط. ومن جهة أخرى، فإن إنكار أن للأمم المتحدة دوراً خاصاً هنا يتجاهل المسؤولية الفريدة للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا الصراع. بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تسلمت بريطانيا المرهقة من الحرب سلطة الانتداب في فلسطين نتيجة للترتيبات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وحولت مستقبل فلسطين إلى الأمم المتحدة لإيجاد حل. ولذلك، كانت الأمم المتحدة، منذ نشوئها، مسؤولة عن إيجاد حل للصراع في فلسطين. وهذا لا يختلف عن أي مسؤولية مماثلة تتحملها الأمم المتحدة في أي مكان آخر في العالم. إن سبعة عقود من المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن نتجت عن فشل الأمم المتحدة في الوفاء بهذا الالتزام، وليس لأنها أولت قدراً كبيراً من الاهتمام بإسرائيل، ولكن لأنها لم تكن قادرة على تحقيق نفوذها بما فيه الكفاية لتحقيق سلام مستدام وعادل . فالمراقبون قادرون على رؤية الصراع بنزاهة، وقد أصبح واضحاً أن ما حدث في فلسطين لا يمكن حله إلا عندما تؤخذ حقوق وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين بعين الاعتبار. ولا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في تلك المهمة، ومن الأهمية بمكان أن تؤيد الدول الأعضاء فيها، بما فيهم الولايات المتحدة، هذا الدور وأن تبذل قصارى جهدها لتعزيز فعاليتها.

كنا نأمل أن يؤدي تقريرنا إلى مناقشة جميع هذه المسائل. ونأمل، بصفة خاصة، أن تلهم نتائجه مراجعة هذه المسألة من قبل هيئات قانونية موثوقة مثل محكمة العدل الدولية. نحن لم نسع إلى مباراة في الصراخ. ولذلك، فإننا نطلب الآن بكل احترام، على ضوء هذه الخلفية، أن يقرأ تقريرنا بالروح التي كتب بها، بهدف سلامة وأمن وسلام كل من يعيش في أراض تخضع حالياً لسيطرة إسرائيل. وبصفتنا واضعي التقرير، كان هذا هو إطارنا الأخلاقي طوال الوقت، وما زلنا نحافظ على الأمل في ألا تدفن المسائل الخطيرة المطروحة تحت الانهيار الهائل من إساءة استخدام دوافعنا وطابعنا. لا ينبغي توجيه التهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية إلى جهة واحدة، بغض النظر عن الروابط السياسية التي تربط الولايات المتحدة وإسرائيل، أو لأسباب ذات منفعة سياسية. هذه المكائد لا يمكن إلا أن تضعف القانون الدولي وتعرضنا جميعا للخطر.

بإخلاص،

ريتشارد فالك، أستاذ القانون الدولي الفخري، جامعة برينستون

فيرجينيا تيلي، أستاذة العلوم السياسية، جامعة جنوب إلينوي.